الأمم المتحدة

A/66/661

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بأن المملكة المغربية، بوصفها رئيسة مجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي، تود أن تحيل إلى الجمعية العامة الوثيقتين التاليتين:

(أ) تقرير لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة (انظر المرفق الأول)؛

(ب) استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٢-٢٠١٧: ”برلمانات أفضل من أجل ديمقراطيات أقوى“ (انظر المرفق الثاني).

وترجو البعثة الدائمة للمملكة المغربية التفضل بتعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقيها بوصفها إحدى وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٣٠ من جدول الأعمال.

020212 300112 12-21095 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للمذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة الذي أحاطت به علما الجمعية الـ ١٢٥ للاتحاد البرلماني الدولي

(برن، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

اجتمعت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة في برن، سويسرا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أثناء انعقاد جمعية الاتحاد الـ ١٢٥. وكانت اللجنة قد طلب إليها، في سياق التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، القيام بدور متزايد الأهمية. ولما كانت اللجنة هيئة عامة تُشجع على الانضمام إليها جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، فإنها تؤدي ثلاث مهام رئيسية هي: العمل كمنتدى للتفاعل المنتظم بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة والمشرعين بشأن القضايا العالمية الرئيسية؛ وتهيئة المجال للمشرعين حتى يتمكنوا من استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الدولية، سواء كانت اتفاقات تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو قرارات للاتحاد اعتمدتها البرلمانات الوطنية؛ وتوفير إطار يتيح للمشرعين إمكانية مناقشة وصياغة مساهمة تقدمها البرلمانات في العمليات الرئيسية التي تقوم بها الأمم المتحدة كالمفاوضات الدولية الحالية المتعلقة بتغير المناخ.

واستهلت اللجنة جلستها الأولى بالاستماع إلى إحاطة من السيد جورج سمبايو ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات تلتها مناقشة أجريت معه. وترأس الجلسة السناتور الكندي د. داوسون.

ويهدف هذا التحالف، الذي أقيم في عام ٢٠٠٥ بمبادرة من الحكومتين الإسبانية والتركية، إلى زيادة تعزيز التفاهم والتعاون بين الأمم والشعوب على اختلاف ثقافاتهم ودياناتهم، والتصدي بذلك للانعزال والتطرف. وقد واصل الاتحاد البرلماني الدولي وتحالف الأمم المتحدة للحضارات علاقات التعاون في ضوء المهمة الأساسية المنوطة بالاتحاد وفق صيغتها المبينة في قانونه الأساسي، ومتابعة لقراره المعنون ”كفالة احترام جميع الطوائف والمعتقدات الدينية والتعايش السلمي بينها في عالم معولم“ (نوسا دووا، ٢٠٠٧).

واتضح من تبادل وجهات النظر مع السيد سمبايو أن ثمة حاجة إلى تعزيز دور البرلمانات لمعالجة ما تثيره لدى الشعوب من شواغل مسائل كالثقافة والهوية والهجرة تتحدى القيم الأساسية للديمقراطية في جميع أنحاء العالم اليوم. وستركز الجمعية الـ ١٢٧ للاتحاد التي ستعقد في مدينة كيبيك في عام ٢٠١٢ على ''تحديات المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم معولم''.

وأكد السيد سامبايو الخطر الذي يحمله الخطاب الشعبوي في مجتمعات عديدة. ففي أوروبا على سبيل المثال، بدأت الحركات الشعبوية تفوز بعدد متزايد من المقاعد في البرلمان، وهو ما يعكس انعدام الثقة في المؤسسة السياسية ويوجه ضربة إلى النموذج الديمقراطي في أوروبا تصيبه في الصميم. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة في الخطاب الافتتاحي الذي وجهه إلى جمعية الاتحاد الـ ١٢٥ من أن ''التحدي الأكبر لا يكمن في قلة الموارد، بل في انعدام الثقة. فقد بدأ الناس يفقدون ثقتهم في قدرة الحكومات والمؤسسات على إنجاز العمل الصواب''. وينبغي أن ينكب اهتمام جميع المشرعين على إيجاد السبل الكفيلة باستعادة الثقة بين المواطنين والمشتغلين بالسياسة.

وشددت اللجنة على ضرورة أن تنظر البرلمانات والبرلمانيون في عدة مبادرات لتحسين الحوار والتعاون بين الثقافات بعدة سبل، من بينها ما يلي:

- تنظيم مناقشات منتظمة في البرلمان بشأن المسائل المتصلة بالتعددية الثقافية والتنوع الثقافي والحوار بين الثقافات؛
- إقامة آليات خاصة للمساعدة على الاحتفاظ بهذه المسائل في جداول أعمال البرلمانات، ومواصلة اتخاذ إجراءات المتابعة بغية تنفيذ التوصيات الواردة في قرار الاتحاد المشار إليه أعلاه؛
- القيام بدور نشط في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالحوار بين الثقافات؛
- الانضمام إلى الوفود الوطنية المشاركة في المنتديات السنوية لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، كالمنتدى العالمي القادم المزمع عقده في الدوحة (١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر) الذي سيركز على ''الحوار بين الأديان من أجل تعزيز التنمية''.

وكانت الجلسة الثانية عبارة عن حلقة نقاش عقدت تحت شعار الأسلحة النووية: الطريق نحو إزالتها كليا. وترأس هاري جنكنس، رئيس البرلمان الأسترالي، فعاليات هذا الحدث الذي نظم لمتابعة قرار الاتحاد المعنون ''تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح

النووي، وضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: دور البرلمانات''. ويتضمن هذا القرار توصيات عملية عديدة بشأن ما ينبغي أن تقوم به البرلمانات لتأمين عالمية التصديق على المعاهدة، والترويج لخطة الأمين العام للأمم المتحدة ذات النقاط الخمس لنزع الأسلحة النووية، وتقديم الدعم لعدد من الخطوات كالحد من مخزونات الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والبدء في إجراء مفاوضات لوضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية واتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

واستمعت اللجنة إلى عروض قدمتها شخصيات عامة مرموقة وخبراء مشهود لهم وقادة برلمانيون، وأجرت مناقشة للرؤى والسياسات والمقترحات الجديدة التي عرضت للتصدي للتهديدات والتحديات التي تشكلها الأسلحة النووية. ونظرت اللجنة أيضا فيما يمكن للبرلمانات والبرلمانيين الاضطلاع به من أدوار ومسؤوليات وأنشطة، بما في ذلك ما هو مبين منها في المنظورات والمبادرات الإقليمية المقدمة من أوروبا وأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.

وأعرب المشاركون عن أسفهم لقلة اهتمام البرلمانيين بهذه المسألة الحاسمة. فالآثار الإنسانية الكارثية التي قد تترتب على أي استخدام للأسلحة النووية تبزّ أي حجج للإبقاء عليها في عالم اليوم. وليس من المسؤولية في شئ وليس من المقبول العمل من أجل إزالتها بعد أن تكون قد استُخدمت، سيان إن كان ذلك عن طريق الخطأ أو عمدا أو نتيجة سوء تقدير. فالتقاعس عن التصدي على النحو السليم وعلى وجه السرعة لهذه المسألة كفيل بأن يسحق آمال وتطلعات مواطني العالم أجمع وأن ينتهك حقوقهم. ثم إن الموارد المالية الضخمة المنفقة على إنتاج الأسلحة النووية تحرم الملايين من الناس من الوصول إلى خدمات أفضل في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتنمية.

وأعادت اللجنة تأكيد أن مسؤولية التصدي السريع لهذه المسألة تقع على عاتق جميع الأمم. فالدول الحائزة للأسلحة النووية يقع عليها واجب تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها من خلال معاهدة عدم الانتشار التي دعت ضمن جملة أمور إلى البدء في إجراء مفاوضات بشأن إزالة الأسلحة النووية. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكنها أن تساعد في إنشاء الإطار اللازم لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بأن تحظر في تشريعاتها الوطنية هذه الأسلحة وتجرّمها، وأن تنشأ مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، وبأن تقيم نماذج أمنية مشتركة لتكون بدائل للردع النووي.

وناشدت اللجنة البرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يتخذوا إجراءات تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي ويعززوا التدابير الملموسة في هذا الصدد. وفي معرض دعم هذه العملية،

وجد الاتحاد تشجيعا على أن يستحدث للبرلمانيين أدوات من بينها دليل للتشريعات النموذجية والممارسات الجيدة يكون مصدر إلهام للبرلمانات الأخرى. وأوصت اللجنة بأن يبقى الاتحاد مسألة نزع السلاح النووي مدرجة في جدول أعماله، وبأن يواصل عمله بالتعاون مع شركاء مثل الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية واللجنة الدولية للصليب الأحمر إضافة إلى مجاميع التفكير والمنظمات غير الحكومية والهيئات البرلمانية كشبكة ''برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي''.

وخصصت اللجنة جلستها الثالثة لبرنامج عمل اسطنبول ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١. وقام بعمل ميسر الجلسة السيد ت. مليغ، وهو عضو في الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو، وتضمنت الجلسة كلمة رئيسية ألقاها السيد شيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتناولت العروض التي قُدمت النتائج الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وخطط المتابعة، والدور الكبير الذي قامت به البرلمانات في إنجاز الالتزامات الإنمائية الوطنية، بما فيها إعلان وبرنامج عمل اسطنبول. وقدمت للمشاركين إحاطات بشأن المشروع المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لبرلمانات أقل البلدان نموا، وجرى إطلاعهم على مذكرة إرشادية وضعها الاتحاد.

وقد سعى هذا المشروع المشترك إلى تحسين مساهمة البرلمانات في تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع لأقل البلدان نموا، وبخاصة في مجالات الحكم الرشيد وبناء القدرات. وكان الهدف الأساسي من المشروع تعزيز قدرة برلمانات تلك البلدان على إرساء ورصد ومتابعة برنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً. وكان الغرض من المذكرة الإرشادية التي أعدها الاتحاد تزويد برلمانات أقل البلدان نموا بمبادئ توجيهية بشأن الآليات المؤسسية الكفيلة بتعميم ما يهمها من التزامات برنامج العمل المذكور في أعمالها. وقُصد بتلك المذكرة أيضا تشجيع زيادة مشاركة البرلمانات في مجال التعاون الإنمائي، وسلطت الضوء على المزايا وأوجه القصور المتصلة بإنشاء لجان برلمانية مخصصة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد المشاركون ومقدمو العروض ما للبرلمانات من دور حيوي في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. واتفقوا على أن البرنامج يزود تلك البلدان بالأساس اللازم للمشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة. فكثيرا ما لا تتوافر للجان أو الأفرقة العاملة غير الرسمية المعنية بالتنمية الموارد اللازمة للقيام

بعملها على النحو السليم، ولكن المشاركين أقروا بأنه لا بد أن تهتم أقل البلدان نموا بتمكين البرلمان وأن تأخذ بنفسها بأسباب تنميتها. وأقروا بالحاجة إلى زيادة نشر المعلومات على المستوى الوطني، وشددوا على زيادة التعاون فيما بين أقل البلدان نموا على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفي جلسة منفصلة عقدت بعد ظهر يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تناولت اللجنة التطورات المستجدة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. واستمعت اللجنة إلى عرض قدمته السيدة ك. كومي (فنلندا)، عضو الفريق الاستشاري للجنة الاتحاد المعنية بشؤون الأمم المتحدة، وتحدثت فيه عن النتائج والتوصيات الرئيسية المستخلصة من آخر بعثة ميدانية أوفدها الفريق الاستشاري إلى غانا وسيراليون.

ومثلما كان الحال خلال البعثتين السابقتين إلى جمهورية تترانيا المتحدة (٢٠٠٨) وفييت نام (٢٠٠٩)، تمثل الهدف من الزيارة التي قام بها الاتحاد في جمع معلومات مباشرة عن التقدم المحرز في عملية الإصلاح المتمثلة في وحدة العمل في الأمم المتحدة، وتمثل بصفة أعم في اكتساب فهم أفضل لسبل تعاون أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع البرلمانات الوطنية. وسعت البعثة إلى تقييم مشاركة البرلمان في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي مراقبة المعونة وتحديد طرائق معالجة أي قصور. وتمثل الهدف الطويل المدى للبعثة، بناء على ذلك، في المساعدة على إرساء الأسس لزيادة مشاركة البرلمان في تحسين التخطيط واستخدام التمويل الإنمائي.

وأجرت اللجنة تبادلا للآراء بشأن التوصيات المختلفة الواردة في تقرير البعثة، وهي توصيات قابلة للتطبيق في بلدان شتى. ولكي تضطلع البرلمانات بشكل واف بوظائفها ودورها الرقابي، لا بد من بذل الجهود من أجل بناء القدرات البرلمانية وتوفير المساعدة التقنية. ودُعيت المنظمات البرلمانية الإقليمية إلى القيام بدور أكثر إيجابية بسبل منها أن تكون وديعا للمعلومات والخبرات ذات الأهمية.

ورأت اللجنة أن المجال يتسع لمزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات بوصفها شريكا جدياً لا مستفيدا فحسب من المساعدة الدولية، بل والتعاون معها على صعيد أهم بوصفها أطرافاً فاعلة رئيسية في تصميم الاستراتيجيات والخطط الوطنية وتنفيذها. وتشجع الأمم المتحدة مبادرة توحيد الأداء إلا أنها كمنظومة ينبغي أن تكون على استعداد لتوفير مبادئ توجيهية أكثر وضوحا بشأن أفضل السبل التي يمكن أن تتبعها أفرقتها القطرية للتعاون مع البرلمانات الوطنية بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات.

وكما لاحظت البعثة الميدانية للاتحاد البرلماني الدولي وأبرزت الردودُ على الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد بشأن كيفية تنظيم البرلمانات أعمالها فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة (تموز/يوليه ٢٠١٠)، تتباين هذه العلاقة من بلد لآخر اعتمادا على طائفة عريضة من المتغيرات. ويدعو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٣/٦٥ تحديدا إلى ''إجراء تبادل آراء سنوي منتظم بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والإدارة العليا للاتحاد البرلماني الدولي من أجل زيادة الاتساق بين عمل المنظمتين والحصول على أقصى قدر ممكن من الدعم البرلماني للأمم المتحدة والمساعدة على إقامة شراكة استراتيجية بين المنظمتين''. وقد دعت اللجنة إلى تفعيل هذا النص دون إبطاء.

وأحاطت اللجنةُ علما بالاستعدادات السابقة للمناقشة التي تعقدها الجمعية العامة بشأن ''التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي''، وهو بند قائم بذاته مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين المعقودة حاليا. وشُدد على أهمية قرار الجمعية العامة السابق (١٢٣/٦٥) وعلى ضرورة مواصلة توطيد المكاسب المحققة، إلا أن اللجنة اتفقت أيضا على أن المجال لا يزال يتسع لإحراز المزيد من التقدم. وشجعت اللجنة البرلمانات الوطنية على التشاور بشأن هذه المسألة فيما بينها ومع وزارات الخارجية على الصعيد الوطني، وذلك لتحديد العناصر الرئيسية الكفيلة بإثراء المناقشة في نطاق الأمم المتحدة والتي يمكن إدراجها في قرار قوي جديد تصدره الجمعية العامة. واتُفق على أن يقوم الفريق الاستشاري التابع للجنة بمواصلة دراسة هذه المسألة في اجتماعه القادم المزمع إقامته في نيويورك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة انعقاد الجلسة البرلمانية السنوية لعام ٢٠١١ بالأمم المتحدة.

وفي صباح ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة حلقة نقاش عن موضوع ''الاقتصاد الأخضر: أهو فتحٌ على طريق التنمية المستدامة؟'' وقد عُقدت المناقشة في سياق التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢، والمعروف أيضا باسم مؤتمر ريو+٢٠. وهذا المؤتمر المعقود لتقييم التقدم المحرز على طريق تحقيق الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول منذ ٢٠ عاما يُنتظر أن يركز على موضوعين رئيسيين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وأدار عضوُ البرلمان البرازيلي، هوغو نابولياو، حلقة النقاش التي ضمت مجموعة بارزة من البرلمانيين ومسؤولي الأمم المتحدة والخبراء الدوليين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتناول المشاركون المعاني المختلفة لمفهوم ''الاقتصاد الأخضر'' وتطبيقاته المتنوعة

وما يصاحبه من تكنولوجيات خضراء، وناقشوا أيضا المسائل المتعلقة بالشروط التي ينبغي توافرها لكي يشمل هذا المفهوم بشكل تام الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وعرضوا كذلك منظورا بالغ الأهمية للاقتصاد الأخضر، لا سيما انطلاقا من الأهداف الثلاثة التالية المرتبطة ببرنامج عمل التنمية المستدامة الأعم: تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك؛ وفض التلازم بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي؛ وتحقيق الإنصاف والحد من الفقر وزيادة الرفاه للجميع.

ومن المعتاد الخلط في كثير من الأحيان بين مفهومي التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، غير أن التنمية المستدامة هي في الواقع تركيبة مفاهيمية أعم وأشد تعقيدا تستند إلى امتزاج الأبعاد البيئية (النوعية) والاجتماعية (الإنصاف) والاقتصادية (الرخاء) في نهج سياساتي واحد. ويرتبط برنامج عمل التنمية المستدامة بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وهو برنامج لم يتم حتى اليوم، قياسا على أغلب المعايير، تنفيذ الحصة الأكبر منه. فالاقتصاد لا يزال يستنفذ قدرا من الموارد أكبر بكثير مما يمكن تعويضه أو الحفاظ عليه، وكل الموارد الطبيعية تقريبا، مثل الغابات والمحيطات وموارد التنوع البيولوجي، مهددة خشية حدوث انخفاض في نوعية الحياة، والفقر وغياب العدالة مستشريان رغم حدوث زيادة عامة في الثروة الإجمالية. وبالنظر إلى ما لهذه الحقائق من أثر مباشر على حياة السكان في جميع أنحاء العالم، يستلزم الأمر أن يضطلع كل من البرلمانات والبرلمانيين بدور استباقي على صعيد وضع السياسات الوطنية وفي العملية الدولية السابقة لانعقاد مؤتمر ريو+٢٠.

وناقشت اللجنة في جلستها الأخيرة الاستعدادات لدورة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١١ (COP 17/CMP 7)، المزمع عقدها في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في ديربان بجنوب أفريقيا. ورأس الجلسة السيد سيدريك فروليك، منسق الاستعدادات لمؤتمر ديربان في برلمان جنوب أفريقيا. واستمعت اللجنة إلى إحاطة بشأن المفاوضات والتحديات والمتطلبات الراهنة المتعلقة بإبرام اتفاق عالمي بشأن سياسات المناخ يشمل التكيف معه والتخفيف من وطأته والتمويل والتكنولوجيات والغابات وبناء القدرات. وتبادلت اللجنة الآراء بشأن مشروع رسالة برلمانية توَّجه إلى مؤتمر الأمم المتحدة وتشكل إعلانا سياسيا من جانب الحكومات والبرلمانات يتسم على اقتضابه بالقوة.

المرفق الثاني للمذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

الاتحاد البرلماني الدولي
برلمانات أفضل من أجل ديمقراطيات أقوى

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ التي اعتمدها مجلس إدارة الاتحاد في جلسته الـ ١٨٩
(برن، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

مقدمة

تتضمن هذه الوثيقة استراتيجيةً اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي للسنوات الخمس المقبلة. وترسم الاستراتيجية مسارا لتطوير المنظمة في ثلاثة توجهات استراتيجية وتحدد الأهداف المرتبطة بها وتبين ما ينشد الاتحاد إنجازه بحلول نهاية السنوات الخمس.

وتُستهل الوثيقة ببيانٍ جديد لمهمة الاتحاد البرلماني الدولي. وهو بيان يوضح بكلمات موجزة مهمة الاتحاد، ويصاحبه إيضاح وشعار جديد.

وتلي بيانَ المهمة رؤيةٌ تبين المركز الذي يود الاتحاد أن يبلغه على المدى البعيد، وتعكس آفاقا طموحة عموما لمستقبل الاتحاد البرلماني الدولي. وتهدف هذه الرؤية إلى حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة لكي تلتف حول تطلعات عامة مشتركة.

وترد بعد ذلك ثلاثة توجهات استراتيجية تشق مسارا للسنوات الخمس المقبلة يسلكه الاتحاد سعيا إلى تحقيق رؤيته. وتُستمد هذه التوجهات الاستراتيجية من بيان المهمة. وهي تعطي الأولوية لمجالات ثلاثة للعمل هي: الديمقراطية والبرلمانات، والنشاط البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني الدولي بوصفه أداة للتعاون بين البرلمانات.

وترتبط هذه التوجهات الاستراتيجية ببعضها البعض وتتعاضد، ويتبوأ مكان الصدارة فيها التعاون البرلماني الذي تستند إليه جميع أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. وينطوي كل توجه استراتيجي على ثلاثة أهداف رئيسية وعدة أهداف فرعية.

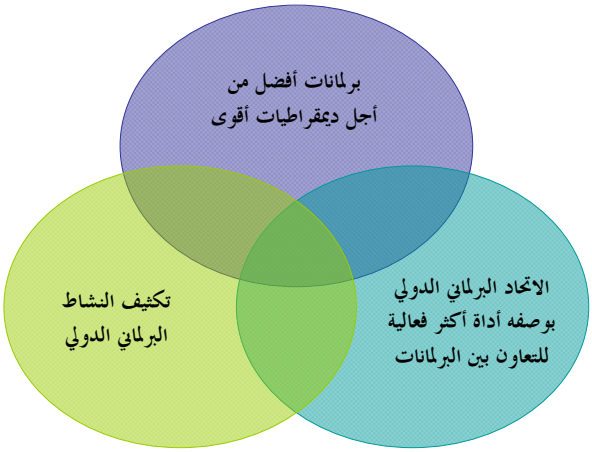

وسيسترشد الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الخمس المقبلة بهذه الاستراتيجية التي سيجري استعراضها بعد عامين عند بلوغها منتصف مدتها.

وتُنفذ الاستراتيجية على أساس الأولويات حيث إنه من المتعذر تنفيذ جميع الإجراءات الواردة في الخطة على الفور وبالتزامن مع بعضها البعض وطوال فترة السنوات الخمس بأكملها. فبعض هذه الإجراءات محددٌ إطاره الزمني وبعضها الآخر سيتوقف على الطلب أو سيحتاج إلى التريث في تنفيذه في انتظار تخصيص الموارد.

والاستراتيجية ليست بخطة لأنشطة تجارية ولا هي وثيقة ميزانية. ولكن صياغتها جاءت مراعية للواقع الاقتصادي الراهن، وستتعين ترجمتها إلى مجموعتين منفصلتين إحداهما سنوية والأخرى نصف سنوية تحوي كل منهما خطة عمل وميزانية. وستوضع الميزانية حسب مستوى الإيرادات المتأتية من المساهمات التي يمكن للأعضاء تقديمها وإيرادات أخرى يمكن للاتحاد أن يأمل بشكل معقول في الحصول عليها.

وتستند الاستراتيجية إلى تحليل متأنٍ للاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الراهن، وللبيئة التي يعمل في ظلها والتحديات التي يواجهها، ولمزاياه النسبية الكبيرة على صعيد أهم. وقد أثريت الاستراتيجية بملاحظات ومقترحات وردت من العديد من البرلمانات الأعضاء والجماعات الجغرافية السياسية واللجان التابعة للاتحاد، وصاغتها بدقة اللجنة التنفيذية.

وستوفر الاستراتيجية الوضوح والتركيز والتفهم اللازم في نطاق الاتحاد وخارجه فيما يتعلق بالتوجه الذي سيسلكه في المستقبل، وسيتسنى من خلالها التخطيط للموارد والإجراءات.

موجز تنفيذي

بيان المهمة	• الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة التي تجمع برلمانات العالم، محفلٌ عالمي للحوار والتعاون والنشاط البرلماني. ويهدف الاتحاد إلى إعلاء لواء الديمقراطية، ويقدم المساعدة إلى البرلمانات والبرلمانيين في شتى أنحاء المعمورة من أجل تنفيذ الولايات المنوطة بهم.
الرؤية	• أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي عالميا وديناميكيا وفعالا في مسعاه إلى النهوض بثقافة الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها وإلى تعزيز سيادة القانون، وذلك من خلال التعاون فيما بين البرلمانات. • أن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة إلى البرلمانات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم للتعبير عن احتياجات الشعوب وتطلعاتها في مجالات السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية، والاستجابة لها بفعالية. • أن يُعترف بالاتحاد البرلماني الدولي وأن يتلقى الدعم من البرلمانات الأعضاء لإضافته بُعداً برلمانياً إلى المحافل الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف.
التوجه الاستراتيجي ١	• برلمانات أفضل من أجل ديمقراطيات أقوى
الأهداف	• تعزيز الديمقراطية من خلال البرلمانات • النهوض بالمساواة بين الجنسين • حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
التوجه الاستراتيجي ٢	• تكثيف النشاط البرلماني الدولي
الأهداف	• إضفاء بُعدٍ برلماني على عمل الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف • حشد الدعم البرلماني لصالح الأهداف الإنمائية الدولية • المساهمة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات
التوجه الاستراتيجي ٣	• الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه أداة أكثر فعالية للتعاون بين البرلمانات
الأهداف	• تحقيق عالمية العضوية وتعزيز التعاون مع الأعضاء • إبراز دور الاتحاد البرلماني الدولي من خلال استراتيجية متطورة للاتصالات • تحسين إدارة العمليات والحوكمة والرقابة الداخلية

لماذا يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى استراتيجية؟

للاتحاد البرلماني الدولي تاريخٌ شديد الثراء. فقد قدم مساهمات كبرى في مجالي السلام والتعاون، ويسر الحوار والتفاهم رغم الانقسامات السياسية. وكان للاتحاد دوره في طليعة التطورات البرلمانية، كما قدم المساعدة إلى البرلمانات في شتى أنحاء العالم للتعامل مع العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم.

ويعد الاتحاد اليوم المحفلَ العالمي الوحيد للحوار والتعاون بين البرلمانات. وقد جمع معارف وخبرات لا نظير لها عن دور البرلمانات الوطنية وهياكلها وأساليب عملها إضافة إلى دوره الفعال كناطق باسم البرلمانات على الصعيد الدولي.

والاتحاد البرلماني الدولي، كغيره من المنظمات المكرسة للتعاون الدولي، يواجه عددا من التحديات تكتنف تكيفه مع واقع القرن الحادي والعشرين.

وتحتاج البرلمانات في العديد من البلدان إلى تعزيز دورها لكي تتمكن من التعامل بشكل فعال مع برنامج العمل المعاصر. ويشمل ذلك التكيف مع واقع العولمة وخلق القدرات في البرلمانات لكي تضطلع بدور أكثر إيجابية فيما يتصل بالتعاون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف.

ومع توجيه الحكومات والمنظمات الدولية اهتماما متزايدا إلى تعزيز البرلمانات الوطنية، تتبين الحاجة إلى قدر أكبر من الوضوح وإلى المزيد من الدعم من جانب الحكومات والمنظمات للعمل الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لفائدة البرلمانات الديمقراطية.

وينبغي أن يكون للاتحاد كمؤسسة حضور أكثر وضوحا. فهو يحتاج بشكل عاجل إلى تنفيذ استراتيجية للاتصالات تبين ثقته بذاته وبما يمثله وما يريد إنجازه. وإن امتلك الاتحاد استراتيجية شاملة ترسم مسار تطوره في السنوات الخمس المقبلة، فستعكس الاستراتيجية تلك الثقة وتساعد على حشد الموارد والدعم لتحقيق أهداف الاتحاد.

وستساعد الاستراتيجيةُ الأعضاء، في نهاية المطاف، على بناء اتحاد برلماني دولي يتسم بالعالمية والديناميكية والفعالية قادر على رفع لواء ثقافة الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها من خلال التعاون فيما بين البرلمانات.

بيان المهمة

- الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة التي تجمع برلمانات العالم، محفلٌ عالمي للحوار والتعاون والنشاط البرلماني. ويهدف الاتحاد إلى إعلاء لواء الديمقراطية، ويقدم

المساعدة إلى البرلمانات والبرلمانيين في شتى أنحاء المعمورة من أجل تنفيذ الولايات المنوطة بهم.

ييسر الاتحاد البرلماني الدولي النقاش والحوار والتعاون البرلماني السياسي. وهو يعزز الديمقراطية وسيادة القانون ويذود عنهما. ويضع الاتحاد المعايير وينشر المعلومات بشأن الممارسات الجيدة، ويساعد في بناء القدرة والكفاءة البرلمانية. وهو يدافع عن حقوق الإنسان الواجبة لأعضاء البرلمانات ويعزز احترام القيم والقواعد والمبادئ العالمية. ويعمل على دعم المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة والأقليات والشعوب الأصلية في الحياة السياسية والعامة. ويساعد البرلماناتِ على التعامل مع برنامج عمل دولي آخذٍ في النمو وعلى المساهمة ببعدٍ برلماني في عمل الأمم المتحدة وما شابهها من مؤسسات متعددة الأطراف.

وموجز القول أن الاتحاد البرلماني الدولي يرفع لواء: برلماناتٌ أفضل من أجل ديمقراطياتٍ أقوى.

الرؤية

- أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي عالميا وديناميكيا وفعالا في مسعاه إلى النهوض بثقافة الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها وإلى تعزيز سيادة القانون، وذلك من خلال التعاون فيما بين البرلمانات.
- أن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة إلى البرلمانات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم للتعبير عن احتياجات الشعوب وتطلعاتها في مجالات السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية، والاستجابة لها بفعالية.
- أن يُعترف بالاتحاد البرلماني الدولي وأن يتلقى الدعم من البرلمانات الأعضاء لإضافته بُعداً برلمانياً إلى المحافل الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف.

التوجهات الاستراتيجية

١ - برلماناتٌ أفضل من أجل ديمقراطياتٍ أقوى

يؤمن الاتحاد البرلماني الدولي بأن تحسين أداء البرلمانات يعضد الديمقراطيات. وتمتلك المنظمة مزية نسبية واضحة تتمثل في عضوية البرلمانات فيها، وفي العمل الذي أنجزته على مر الأعوام لتعزيز البرلمانات والنهوض بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتركز أعمال الاتحاد على البرلمانات التي هي مقدمٌ للمساعدة ومتلق لها في آنٍ واحد والتي

تعمل أيضا كطرف محفز للتغيير. وفي السنوات الخمس المقبلة – من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ – سيعمل الاتحاد بدعم من البرلمانات الأعضاء فيه على النهوض بأهداف ثلاثة ذات أولوية هي: تعزيز الديمقراطية من خلال البرلمانات، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

الهدف ١-١ تعزيز الديمقراطية من خلال البرلمانات

البرلمانات هي حجر الزاوية للديمقراطية. ومن الضروري تمكين البرلمانات وتزويدها بالوسائل اللازمة للاضطلاع بمهامها الدستورية. ولا بد أن تجسد في عملها القيم الديمقراطية الجوهرية. وتنطوي استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز البرلمانات لتمكينها من المساهمة في الديمقراطية ومن المساعدة على تحقيق طموحات الشعوب. ويعتمد الاتحاد نهجا متكاملا؛ وهو يستحدث أدوات تتعدد أنواعها ويطبقها على مجالات عمل مواضيعية تحظى بالأولوية. وتلعب البرلمانات دورا جوهريا في تصميم جميع الأنشطة وتنفيذها.

مجال العمل: المعلومات والبحوث الهدف الفرعي: توطيد مركز الاتحاد البرلماني الدولي كمرجعية عالمية عن البرلمانات والديمقراطية

سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتحديث وتطوير قاعدة بيانات PARLINE التي تحتوي على بيانات عن البرلمانات الوطنية. وسيَنشرُ بانتظام إصداراً بعنوان التقرير البرلماني العالمي يتناول حالة برلمانات العالم. وسيضع الاتحاد برنامجا جديدا للنشر يركز على الممارسات الجيدة فيما يتصل بالبرلمانات والمواضيع الجديدة والناشئة في مجال تطوير البرلمانات. وستشمل الأنشطة المواضيعية كفالة إشراك الأقليات والشعوب الأصلية وغيرهم من قطاعات المجتمع المهمشة في البرلمانات؛ وتشجيع مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية؛ وتعزيز الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات؛ وتوطيد أهمية اليوم الدولي للديمقراطية بوصفه مناسبة تهيئ للبرلمانات فرصة الاتصال بالمواطنين. وسيدعم الاتحاد إنشاء وتعزيز شبكات المهنيين بحيث يسهل تبادل المعلومات فيما بين البرلمانات. وسيستفيد الاتحاد من المعلومات المتوافرة والبحوث في عمله المتعلق بوضع المعايير وتقديم المساعدة التقنية.

مجال العمل: المعايير والمبادئ التوجيهية الهدف الفرعي: تشجيع إقرار وتنفيذ المعايير ذات الصلة بالبرلمانات الديمقراطية

سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على الترويج للمعايير التي وضعها للبرلمانات الديمقراطية على نحو ما وردت في الإصدار المعنون البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي

والعشرين: دليلٌ للممارسات الجيدة. وسيشجع الاتحاد البرلماناتِ على تقييم أدائها بناء على تلك المعايير، وسينشئ آلية لاستعراض الأداء البرلماني على نحو طوعي بسبل منها استعراضات الأقران. وسيواصل إضافة بُعدٍ برلماني إلى المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وسيعمل على تقريبه إلى آلية مشابهة في مجتمع الديمقراطيات. وسيضع الاتحاد، حسب الحاجة وعند اللزوم، معايير ومبادئ توجيهية جديدة للممارسات البرلمانية الجيدة.

مجال العمل: المساعدة التقنية **الهدف الفرعي: تعزيز البرلمانات بتقديم المشورة وبرامج المساعدة المصممة خصيصا لكل حالة**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بغية تعزيز البرلمانات. وسيسعى بشكل منهجي إلى تحسين أداء المساعدة التقنية وأثرها من خلال تزويد البرلمانات بخدمات أكثر تنسيقا وفعالية. وسيركز اهتمامه على البرلمانات في البلدان الخارجة من نزاعات أو التي هي بصدد الانتقال إلى نظم ديمقراطية. وسيواصل بناء القدرات البرلمانية لمواجهة شواغل رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ومسائل أخرى تتعلق ببرنامج العمل العالمي. وسيوفر الاتحاد الدعم لقدرة البرلمانات على مساءلة الحكومات، وعلى تعزيز وظائفها في مجالي الميزانيات ومراجعة الحسابات، وزيادة الشفافية ومكافحة الفساد. وسيعمل على توطيد الشراكات بين المنظمات ذات الأهداف المتشابهة العاملة على تعزيز التطوير البرلماني. وتستند المساعدة التقنية إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال البحوث ووضع المعايير الذي يستفيد فيه الاتحاد من الدروس المستخلصة من برامج المساعدة التقنية.

الهدف ١-٢ النهوض بالمساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين عنصرٌ أساسي في تحسين أداء البرلمانات. ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى وضع استراتيجية تركز على رصد مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتقديم الدعم لتلك المشاركة، وعلى بناء قدرات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد ومساعدة البرلمانات فيما تقوم به من مهام تتعلق بالشؤون الجنسانية. وستستند الأنشطة في هذا المجال إلى العمل البرلماني الذي تقوم به البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، ومساهمة البرلمانيين رجالا ونساءً، وخبرات الأعضاء السابقين في البرلمانات، ومساهمات الكيانات الدولية الشريكة بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مجال العمل: المعلومات والبحوث	**الهدف الفرعي: الحفاظ على مركز الاتحاد البرلماني الدولي كجهة ذات مرجعية عالمية في شؤون مشاركة المرأة في الحياة السياسية**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي جمع معلوماتٍ محدثة عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وسيجري الاتحادُ البحوث ويعد الإحصاءات والدراسات الاستقصائية والتقارير بالاستعانة بقواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت (فيما يتعلق بالحصص والإحصاءات المتصلة بمشاركة المرأة)، والمواقع الشبكية وشبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKNOWPolitics). وسيضع مؤشراتٍ جديدة لمشاركة المرأة في السياسة، ويقدم تحليلا للمسائل أو الاتجاهات الناشئة ولشواغل محددة تتعلق بالمسائل الجنسانية. وسيقدم معلومات ومواد تدريبية مصممة خصيصا لتلبية احتياجات البرلمانيات المنتخبات حديثا.

مجال العمل: إمكانية الوصول إلى البرلمانات والمشاركة فيها	**الهدف الفرعي: وضع استراتيجيات وطنية تسهل وصول المرأة إلى البرلمان وتقدم الدعم لمشاركة البرلمانيات في إرساء السياسات**

سيقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة من أجل تعزيز الأطر الوطنية الميسرة لوصول المرأة إلى البرلمان بأن يجري استعراضا للأطر القانونية التي تؤثر على النساء العاملات بالسياسة. وسيواصل توفير المساعدة التقنية والتدريب التقني للبرلمانيات. وسيشمل البرنامج بناء قدرات النساء من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووضع برامج التوجيه للبرلمانيات المنتخبات حديثا.

مجال العمل: تعميم مراعاة المنظور الجنساني	**الهدف الفرعي: تشجيع التغير نحو مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات**

قدم الاتحادُ البرلماني الدولي تحليلا عالميا هو الأول من نوعه فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات والبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني. وقد أجرى الاتحاد مسحاً للحالة الراهنة وحدَّد الممارسات الجيدة. وسيعمل على وضع المعايير وإصدار المبادئ التوجيهية بشأن السياسات والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني. وسيوفر الدعم في مجال بناء القدرات للهيئات البرلمانية التي تتصدى لمسائل المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة. وسيقدم المساعدة أيضا إلى أعضاء البرلمانات وموظفيها من أجل بناء قدراتهم في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وسيقوم كذلك بتسهيل تبادل الممارسات الجيدة.

مجال العمل: احترام حقوق المرأة **الهدف الفرعي: مساعدة البرلمانات على تعديل القوانين التمييزية وتعزيز قدرتها على التصدي للعنف الموجه ضد المرأة**

سيواصل الاتحادُ البرلماني الدولي توفير الدعم للبرلمانات من أجل تحسين رقابتها على الحكومة بغية ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة وهما اثنان من الشواغل الجنسانية والاجتماعية الأساسية. وسيواصل الاتحاد أنشطة بناء القدرات مع البرلمانات الأعضاء لتعزيز إشرافها على عملية الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية التي تقوم بها الحكومات بموجب أحكامها، وسيوجه تركيزه إلى التشريعات التمييزية. وفيما يتصل بالعنف الموجه ضد المرأة، سيولي الاتحاد قدرا أكبر من العناية للإصلاح التشريعي وتعزيز الرقابة البرلمانية لضمان إنفاذ القوانين. وستوجه الأنشطةُ إلى بناء القدرات البرلمانية. وسيقدم الاتحاد الاستشارات التشريعية وخدمات المشورة في مجال السياسات. وسيكفل في جميع الأنشطة إشراك أعضاء البرلمانات وموظفيها الذكور، وعمل الرجال والنساء جنبا إلى جنب فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية. وستهدف تلك الأنشطة أيضا إلى توثيق الأواصر وتعزيز التعاون بين أعضاء البرلمانات، والوكالات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال الشؤون الجنسانية، ومنظمات المجتمع المدني، والناخبين، ووسائط الإعلام، ومراكز البحوث.

الهدف ١-٣ حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

البرلمانات وأعضاؤها ''حماة'' حقوق الإنسان بمقتضى مسؤولياتهم الأساسية التشريعية والرقابية لضمان احترام حقوق الإنسان. ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على تحمل هذه المسؤوليات بحماية حقوق أعضائها وتزويدهم بالمعلومات والمعرفة والتدريب لتمكينهم من القيام بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، سيوطد الاتحاد هذه الجهود بالتركيز على الأولويات الأربع التالية:

مجال العمل: لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان الواجبة للبرلمانيين **الهدف الفرعي: تعزيز قدرة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان**

سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الواجبة للبرلمانيين، وسيستكشف سُبُلاً جديدة لتشجيع البرلمانات الأعضاء على القيام بدور نشط في المساعدة

على حل القضايا المرفوعة إلى عناية مجلس إدارة الاتحاد. وسيجري، حسب الاقتضاء، الاضطلاع بمزيد من العمل لإثراء إجراءات متضافرة والحث عليها بالاشتراك مع آليات الأمم المتحدة ومجتمع حقوق الإنسان بأسره دعماً لأعمال اللجنة. وستدرس اللجنة الإجراءات التي يمكن اتخاذها لدرء المخاوف المتكررة والمتشعبة في عملها المتصل بالقضايا، بهدف المساعدة في منع حدوث انتهاكات جديدة. وستولي اللجنة اهتماماً خاصاً لكيفية تأثر النساء البرلمانيات بانتهاكات حقوق الإنسان.

مجال العمل: بناء القدرات **الهدف الفرعي: توطيد مساهمة البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي زيادة التوعية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيركز على دور البرلمانات في تنفيذهما. وسيساعد الاتحاد، حسب الاقتضاء، على ضمان أن تشارك في إعداد التقارير برلماناتُ البلدان التي من المقرر أن تفحص تقاريرَها الوطنية لجانُ الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وأن تكون ممثلة في الوفود التي تقوم بعرضها، وأن تساعد لاحقاً على تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات. وسيعمل الاتحاد بشكل وثيق أكثر مع نظام الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، وسيقدم المساعدة للبرلمانات التي تريد الاضطلاع بدور أكبر في ذلك. وسيساعد العمل في هذا المجال على تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى توفير منشورات للاتحاد في ميدان حقوق الإنسان والمجالات التي تشتد فيها تلك الحاجة.

مجال العمل: حقوق الطفل **الهدف الفرعي: مساعدة البرلمانات على ضمان احترام حقوق الطفل**

سيسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى رفع مستوى وعي البرلمانات بالمسائل المتعلقة بالحقوق والمساعدة على بناء قدراتها للنهوض بحقوق الطفل. ورغم أن الأطفال هم فعلاً أصحاب حقوق، فغالباً ما تعوزهم الوسائل التي تضمن احترام حقوقهم، ولهذا السبب بالذات من الأهمية بمكان أن تساعد البرلمانات على كفالة هذا الاحترام. وسينصب اهتمام الاتحاد على تعزيز مشاركة البرلمانات في أعمال لجنة الأمم المتحدة بحقوق الطفل، وبناء القدرة الرقابية للبرلمانات على ضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل ودعم مشاركة الأطفال في البرلمانات.

مجال العمل: القانون الإنساني الدولي **الهدف الفرعي: الحث على التصديق على اتفاقيات مختارة في مجال القانون الإنساني وتنفيذها**

سيركز الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال عمل لجنته الرامي إلى تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، على زيادة التصديق على عدد من الاتفاقيات المختارة في مجال القانون الإنساني الدولي وتنفيذها. وسيتم إيلاء المزيد من الاهتمام باتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية واتفاقية الذخائر العنقودية.

٢ - تكثيف النشاط البرلماني الدولي

إن تكثيف النشاط البرلماني الدولي أمر ضروري للمساعدة على سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية. وفي عالم اليوم المعولم والمترابط، يُستحسن أن تشارك البرلمانات بشكل أقوى دولياً بغية تحديد الحلول الممكنة للقضايا العالمية الرئيسية، والعمل على تنفيذها. وسيواصل الاتحاد إضفاء بعد برلماني على التعاون الدولي، وسيسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات العالمية وحشد العمل البرلماني لمواجهة التحديات العالمية الكبرى.

الهدف ٢-١ إضفاء بعد برلماني على عمل الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف

يتوخى الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية لحشد البرلمانات حول القضايا العالمية الكبرى اليوم، وتقديم المساعدة إليها إذ هي ترشد الحكومات وتسائلها عن تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة. ويعمل الاتحاد بشكل وثيق مع الأمم المتحدة التي تمد يد العون إلى البرلمانات الوطنية عن طريق. ويقدم إسهامات برلمانية إلى عمل الأمم المتحدة، فضلاً عن الخطوات الأولى للرقابة البرلمانية والمساءلة. ويقيم الاتحاد شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة ويسعى إلى تطوير علاقات مماثلة مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

مجال العمل: التعاون مع الأمم المتحدة **الهدف الفرعي: تعزيز البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم مساهمات برلمانية إلى عمل الأمم المتحدة وسيسعى إلى أن يكون له منظور برلماني ينعكس فيما تتخذه المنظمة من قرارات. وسيجمع الاتحاد المشرعين حول القضايا العالمية الرئيسية قيد نظر الأمم المتحدة. وسيشجع على مساهمة أكثر انتظاماً للمشرعين في الوفود الوطنية المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة

وفعالياتها الرئيسية، وسيحث على اتباع منظومة الأمم المتحدة لنهج أكثر اتساقاً في علاقتها بالبرلمانات الوطنية. وسيعمل الاتحاد مع الأمم المتحدة من أجل حشد مزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي لبناء قدرات البرلمانات في العالم بأسره. وسيعمل الاتحاد مع الأمم المتحدة في البحث عن إطار أكثر تماسكاً للتعاون والتنسيق بين المؤسستين المستقلتين. وسيسعى إلى حشد الدعم من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد يحل محل اتفاق عام ١٩٩٦ الذي عفا عليه الزمن.

مجال العمل: هيئات الأمم المتحدة الجديدة وعمليات المنظمة الرئيسية	**الهدف الفرعي: وضع عنصر برلماني قوي في عمل هيئات الأمم المتحدة الجديدة وعمليات المنظمة الرئيسية**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم مساهمة برلمانية في عمل الهيئات الثلاث للأمم المتحدة التي أنشئت في عام ٢٠٠٥، وهي لجنة بناء السلام، ومنتدى التعاون الإنمائي ومجلس حقوق الإنسان، على نحو ما اقترحته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد أيضاً تنظيم الاجتماعات البرلمانية على هامش مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية. وفي عام ٢٠١٠، قررت الجمعية العامة رسمياً المشاركة على نحو أكثر انتظاماً مع الاتحاد في إدماج عنصر برلماني في العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة والمساهمة فيها وفي استعراض الالتزامات الدولية. وستساعد لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة في صياغة استجابة الاتحاد لهذا القرار.

مجال العمل: منظمة التجارة العالمية والتجارة الدولية	**الهدف الفرعي: تعزيز البعد البرلماني في عمل منظمة التجارة العالمية، وبشكل أعم، في مسائل التجارة الدولية**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أعماله مع البرلمان الأوروبي، وذلك بالتعاون مع البرلمانات الوطنية والمجالس النيابية الإقليمية، بهدف إضفاء بعد برلماني على عمل منظمة التجارة العالمية. وسيعمل الاتحاد على بناء القدرات في البرلمانات لرصد أنشطة منظمة التجارة العالمية، والحفاظ على الحوار مع المفاوضين الحكوميين، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات، وممارسة نفوذ برلماني متزايد على اتجاه المناقشات والمفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية. وسيواصل الاتحاد أيضاً تعاونه مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى العاملة في ميدان التجارة والتنمية، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

مجال العمل: الحوكمة الاقتصادية العالمية	**الهدف الفرعي: تعزيز العمل البرلماني بشأن المسائل الاقتصادية والمالية**

أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨ الحاجة إلى مراجعة وإصلاح جوهريين للأطر التنظيمية والسياسات الاقتصادية. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز الحوار والعمل البرلمانيين لمواجهة هذه المسائل. وسيبدأ في توطيد قدر أكبر من المساءلة البرلمانية لمؤسسات بريتون وودز بانتهاج ثلاثة أهداف عامة هي: تعزيز السلطة القانونية للبرلمانات للموافقة على القروض التي يمنحها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي؛ وتعزيز دور البرلمانات في اعتماد ورقات استراتيجية الحد من الفقر والخطط ذات الصلة؛ وزيادة مساهمة البرلمانات في السياسات العالمية الجديدة التي يصممها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين.

الهدف ٢-٢ حشد الدعم البرلماني لصالح الأهداف الإنمائية الدولية

للبرلمانات دور أساسي تؤديه في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. ويمكن لأعضاء البرلمانات أن يكفلوا أن تُصاغ الخطط الإنمائية وفقاً لأولويات الشعب، وأن يدافعوا عن حقوق الفقراء والفئات الأخرى المهمشة والضعيفة، وأن يضمنوا الملكية الوطنية للسياسات الإنمائية وبرامج التنمية. وتهدف استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي إلى مساعدة البرلمانات على تحقيق ذلك في عدد قليل من المجالات المستهدفة المرتبطة بالالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبالخصوص الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب تركيز الاستراتيجية على مساعدة البرلمانات على تطوير أدوات رقابة أنجع لرصد جميع الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض عملياتها المؤسسية الخاصة بها، وتحديد الهيكل المؤسسي الأمثل لإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في عملها.

مجال العمل: صحة الأم والمولود والطفل	**الهدف الفرعي: مساعدة البرلمانات على التأثير في السياسات والبرامج المعنية بصحة الأم والوليد والطفل**

يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى زيادة تأثير البرلمانات الوطنية في صحة الأم والمولود والطفل. ودعماً لهذا الهدف الواسع النطاق، سيعمل الاتحاد على رفع مستوى الوعي في البرلمانات وعلى دعم وضع خطط للعمل البرلمانية ذات الصلة بهذه المسألة وتنفيذها. وسيتضمن دعم العمل البرلماني تزويد البرلمانات بالمهارات اللازمة لوضع التشريعات المناسبة،

وتحديد مستويات الميزانية الملائمة لتحسين الصحة، وكفالة توفر خدمات كافية ومنصفة وسهولة الحصول عليها، ومساءلة الحكومة المركزية عن إتاحة هذه العناصر. وستشمل نهج أخرى توليد المعرفة وزيادة الوعي فيما يتعلق بعمل البرلمانات في هذه المجالات، فضلاً عن تعزيز الروابط بين العمليات أو المحافل الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لصحة الأم والمولود والطفل.

مجال العمل: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الهدف الفرعي: القيادة العالمية للعمل البرلماني فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي العمل البرلماني لدعم الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي للجمعية العامة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وفي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٨٣. وسيشمل ذلك تعزيز القيادة والرقابة البرلمانية فيما يتعلق بالاستجابة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومخصصات الميزانية وعمليات سنّ القوانين التي تدعم وصول الجميع إلى الخدمات المتصلة بالإصابة بالفيروس وتمنع التمييز ضد الأشخاص المصابين أو المتأثرين به. وسيواصل الاتحاد قيادة الحوار البرلماني العالمي بشأن هذا الوباء، على أن يكون فريقه الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جهة تنسيق برلمانية على الصعيد العالمي. وسيواصل الاتحاد العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للمساعدة في بناء القدرات البرلمانية وتوجيه المساهمة البرلمانية في العمليات الدولية الرامية إلى مكافحة الإيدز على الصعيد العالمي.

مجال العمل: المعونة الإنمائية

الهدف الفرعي: مساعدة البرلمانات على ضمان زيادة فعالية المعونة

أجرى الاتحاد البرلماني الدولي عدة دراسات لحالات إفرادية دعما للالتزامات الدولية بتحقيق فعالية المعونة (إعلان باريس، وبرنامج عمل أكرا، والوثيقة الختامية لاجتماع بوسان). وسيمضي الاتحاد قُدُماً بهذا العمل بإقامة حوار فيما بين البرلمانيين، ومساعدة البرلمانات على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: إشراك البرلمانات في هياكل صنع القرار التي تصل الجهات المانحة بالسلطة التنفيذية في البلدان المتلقية للمعونة؛ وتحسين وصول البرلمانات إلى المعلومات المتعلقة بتدفقات المعونة وطرائق تقديمها، وبناء قدرات البرلمانيين والموظفين المعنيين على تحليل الميزانيات السنوية وغيرها من الوثائق ذات الصلة؛ وتعزيز قدرة البرلمانات على التأثير في سياسات المعونة ورصدها.

مجال العمل: أقل البلدان نمواً **الهدف الفرعي: حشد الدعم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول**

سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بمتابعة المنتدى البرلماني الذي عُقده أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وسيدعم الاتحاد البرلمانات في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً والذي اعتمده المؤتمر للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وسيسعى الاتحاد إلى رفع مستوى الوعي في البرلمانات وتعزيز مشاركتها في عملية دعم أقل البلدان نمواً. وسيعمل على تعزيز آلية جهات التنسيق البرلمانية ودعم إنشاء خطة عمل برلمانية من أجل المشاركة البرلمانية. ولتيسير مشاركة برلمانات أقل البلدان نمواً في قضايا التنمية، سيسلط الاتحاد الضوء على الروابط بين برنامج عمل اسطنبول وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

مجال العمل: تغير المناخ **الهدف الفرعي: تعزيز العمل البرلماني بشأن تغير المناخ**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي إقامة عملية برلمانية لمواكبة المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ العالمي. وسيكمل الاتحاد هذا العمل بتعزيز الإجراءات التي تتخذها البرلمانات بغية إدماج تغير المناخ وآثاره في جداول أعمالها وبرامج عملها عن طريق وضع الميزانيات الوطنية ذات الصلة بالمناخ واعتمادها إضافة إلى تنفيذ التشريعات. وسيعزز الاتحاد أيضاً الإجراءات التي تتخذها البرلمانات للحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطتها.

الهدف ٢-٣ المساهمة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات

البرلمان الذي يمثّل جميع قطاعات المجتمع وله السلطات والوسائل اللازمة لإصدار التشريعات ومساءلة الحكومة يُسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار. ولذلك فإنّ ما يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي من أجل إيجاد برلمانات أفضل وديمقراطيات أقوى هو من الأعمال التي تشكل في حد ذاتها مساهمة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويقدّم الاتحاد أيضا الدعم إلى البرلمانات في البلدان التي تعصف بها النزاعات أو الخارجة من النزاعات أو الواقعة تحت نير الاحتلال الأجنبي. وغالبا ما تشكّل هذه الأنشطة جزءا من العمل الذي يقوم به الاتحاد بالتعاون مع الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام. وهي تشمل اتخاذ إجراءات محددة الأهداف لتيسير المصالحة السياسية عبر برلمانات حالات ما بعد انتهاء النزاع ومن خلال الدبلوماسية البرلمانية. ولكنها في جميع الأحوال أنشطة مكمّلة لجهود الجهات الفاعلة الأخرى، تركّز على البرلمانات، وتلبي طلباتها في الحصول على الدعم وتعوّل على السند السياسي من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد.

مجال العمل: المصالحة السياسية في حالات ما بعد انتهاء النزاع	**الهدف الفرعي: مساعدة البرلمانات على أن تنفتح أكثر على الحوار وعلى أن تكون شاملة للجميع لكي تقدر على تيسير المصالحة وإدارة قطاع الأمن**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تزويد برلمانات حالات ما بعد انتهاء النزاع بالدعم ذي الأهداف المحدَّدة وذلك بتشجيع الحوار داخل البرلمان ومساعدته على الإسهام في المصالحة الوطنية وفي إدارة قطاع الأمن. وسينطوي تنفيذ هذه الأنشطة على بناء القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية، وسيعتمد على خبرة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد وعلى معارف المنظمات الشريكة التي تسهم مباشرة في بناء السلام. وستكون هذه الأنشطة موجهة نحو تحقيق النتائج وقائمة على خطط عمل برلمانية تلتزم البرلمانات ضمنها بالتنفيذ التدريجي. وستعمل الخدمات الاستشارية التي يقدمها الاتحاد على تلبية احتياجات كل برلمان من البرلمانات، ولكنها ستركّز مع ذلك على ضمان إقامة علاقات سلسة مع السلطة التنفيذية، وعلى تقنين دور المعارضة وحقوقها باعتبار ذلك من وسائل التخفيف من حدة التوترات داخل البرلمان وخارجه.

مجال العمل: الدبلوماسية البرلمانية	**الهدف الفرعي: تيسير تسوية النزاعات بالدبلوماسية البرلمانية**

يوفر الاتحاد البرلماني الدولي مجالا متميزا للدبلوماسية البرلمانية. فهو المكان الطبيعي والمحايد لكي يتبادل أعضاء البرلمان من مختلف البلدان والفصائل السياسية الآراء والخبرات ويناقشوا النزاعات داخل البلدان وفيما بينها. ويعتزم الاتحاد أن يحسن استغلال هذا المورد بمزيد من الانتظام. وسيكون مستعدا، عندما تؤثر الأزمات الداخلية بشكل خطير على الأعمال البرلمانية أو تتسبب في توقفها، لعرض مساعيه الحميدة من أجل المساعدة على نزع فتيل التوتر وتشجيع الحوار. ولعلّ اللجوء بسرعة إلى الدبلوماسية البرلمانية من شأنه أن يساعد لاحقا في تبيّن الاحتياجات طويلة الأجل بالنسبة لبناء القدرات والخدمات الاستشارية. وستُبذل جهود مماثلة في التصدي للنزاعات الإقليمية حيث قد تكون للاتحاد ميزة من خلال أعضائه. وستنسج هذه المشاركة إلى حد كبير على منوال عمل اللجنة المعنية بمسائل الشرق الأوسط، التي ينبغي تعزيزها. ولكن هذه المشاركة ينبغي أن تكون محدودة زمنيا ومرنة أكثر وذات طابع غير رسمي. فالفكرة ليست العمل بشكل منتظم على إرساء هياكل رسمية كاللجان المخصصة، لأنّ ذلك سيتطلب موارد إضافية كبيرة.

٣ - الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه أداة أكثر فعالية للتعاون بين البرلمانات

تنطوي استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ على بعد داخلي يتمثل في تحويل الاتحاد إلى أداة أكثر فعالية للتعاون البرلماني. وهي تحدد توجها استراتيجيا لمسار تطور الاتحاد في السنوات الخمس المقبلة لأنّها تعزز جزءا كبيرا مما يأمل الاتحاد في تحقيقه. والاتحاد مدعوٌّ إلى أن يحسّن نفسه لكي يكون قادرا على تزويد البرلمانات بالدعم الحاسم وبالمساعدة على تطوير مشاركتها الدولية. وقد تم تحديد الأهداف الثلاثة التالية بهذا الشأن:

الهدف ٣-١ تحقيق عالمية العضوية وتعزيز التعاون مع الأعضاء

الاتحاد البرلماني الدولي هو بمثابة منبر عالمي فريد للحوار والتعاون البرلمانيين. وهو ما فتئ، على مدى السنوات العشر الماضية، يقوم بتحديث هياكله مكيّفا إياها أكثر فأكثر مع الهياكل التي تأخذ بها البرلمانات. وبالنسبة للسنوات الخمس المقبلة، لا بد للمنظمة أن تمضي قدما بهذه العملية ضمن أربعة مجالات مترابطة هي: تحقيق المزيد من العالمية للمنظمة، وتحسين مشاركة البرلمانات في اجتماعات الاتحاد بما في ذلك من منظور سياسي وجنساني، وجعل الجمعيات السنوية أكثر فعالية وأكثر قدرة على تلبية مطالب أعضائها، وتيسير إحلال المزيد من الاتساق في التعاون البرلماني.

مجال العمل: العضوية الهدف الفرعي: التقدم باتجاه تحقيق عالمية العضوية

سيبذل الاتحاد البرلماني الدولي كل ما في وسعه لتحقيق عالمية العضوية فيه. وهو سيركز على برلمانات الدول الجزرية الصغيرة الواقعة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وسيبذل الجهود من أجل تشجيع البرلمانات الأخرى، ومنها البرلمانات في البلدان الخارجة لتوها من النزاعات، على الانضمام إن لم تكن قد انضمّت بالفعل.

مجال العمل: المشاركة في الأنشطة الهدف الفرعي: تعزيز مشاركة البرلمانات في عمل الاتحاد البرلماني الدولي

سيشجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على أن تدرج ضمن تشكيلة وفودها إلى اجتماعات الاتحاد أعضاءَ من اللجان البرلمانية التي تُعنى بالموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاتحاد. فمعارف هؤلاء النواب وخبراتهم قد تساعد على إثراء النقاش لصالح جميع المشاركين؛ ويمكنهم أيضا الاستفادة من نتائج تلك المناقشات واستغلالها مباشرة في لجانهم داخل البرلمان وكفالة متابعة توصيات الاتحاد وتنفيذها.

مجال العمل: التمثيل البرلماني **الهدف الفرعي: وضع مبادئ توجيهية بشأن تحقيق التوازن الجنساني والسياسي في الوفود البرلمانية**

سيضع الاتحاد البرلماني الدولي تقييما للتوجيهات السائدة في مجال تحقيق التوازن بين الجنسين في الوفود البرلمانية وذلك بغية زيادة تعزيز مشاركة البرلمانيات. وسيضع مبادئ توجيهية لضمان تحقيق التوازن السياسي في تشكيلة الوفود التي تحضر اجتماعات الاتحاد. وسيكون القصد من هذه المبادئ تشجيع تمثيل الفصائل السياسية الرئيسية في البرلمان تمثيلا أفضل، مع احترام المبدأ الأساسي في أنّ جميع البرلمانات ذات سيادة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشكيل وفودها. وسينظر الاتحاد في السبل الممكنة الكفيلة بتشجيع مشاركة الشباب مشاركة أفضل.

مجال العمل: الهياكل وطرائق العمل **الهدف الفرعي: تحسين هياكل الاتحاد البرلماني الدولي وطرائق عمله**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز الجمعية ولجانها الدائمة. فهو سيقدّم مواد تعريفية للمشاركين الجدد في أنشطته. وسيسعى إلى تأمين المزيد من دعم البرلمانات الأعضاء ومشاركتها في أعمال اللجان الدائمة، وذلك بتحسين الإعداد والمشاركة في المناقشات ومتابعة النتائج. وسيضع تقييما لإسهام كل من اجتماع البرلمانيات ولجنة البرلمانيات للتنسيق ومجموعة الشراكة الجنسانية في النهوض بقضايا المساواة بين الجنسين، وذلك بغية ضمان عقد المزيد من جلسات التبادل، وتحقيق مشاركة أكبر للرجل، وإجراء مناقشات تركز أكثر على المسائل الجنسانية. وسيدرج الاتحاد لجنةَ حقوق الإنسان الواجبة للبرلمانيين ضمن نظامه الأساسي، ليجعل منها بذلك هيئة قانونية. وسيصدر مبادئ توجيهية لضمان انتخاب أعضاء اللجنة وفق قدرتهم على المشاركة بفعالية في أعمالها.

مجال العمل: رصد التنفيذ **الهدف الفرعي: ضمان تحسين متابعة وتنفيذ ما يعتمده الاتحاد البرلماني الدولي من قرارات وتوصيات**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تحسين العملية المتبعة حاليا في مجال تقديم التقارير. فهو سينظر بانتظام في كيفية إدراج محتويات قراراته ضمن برنامج العمل العادي. وسيبحث ما يستطيع اتخاذه من الإجراءات التي تساعد البرلمانات الأعضاء على متابعة تنفيذ هذه القرارات. وبما أنّ الكثير من هذه القرارات يتضمن توصيات إلى البرلمانات بشأن ضمان

تنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات الدولية الكبرى، فإنّ الاتحاد سيولي اهتماما خاصا للعمل على تشجيع تنفيذ البرلمانات لتلك التوصيات.

مجال العمل: التعاون البرلماني **الهدف الفرعي: السعي إلى تحقيق المزيد من الاتساق في التعاون البرلماني العالمي**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد تطور التعاون البرلماني من خلال مختلف الهياكل الرسمية وغير الرسمية. وسيقوم باستطلاع السبل الكفيلة بتحقيق المزيد من التعاون وتبادل جداول الأعمال والخبرات مع المجالس والمنظمات النيابية العالمية والإقليمية.

الهدف ٣-٢ **إبراز دور الاتحاد البرلماني الدولي من خلال استراتيجية متطورة للاتصالات**

الاتحاد البرلماني الدولي في حاجة إلى سياسة في مجال الاتصالات تدعم التوجهات الاستراتيجية الثلاثة. إذْ يجب عليه أن يهيئ الفرص ويستغلها للإعلان عن عمل البرلمانات والبرلمانيين والاتحاد ولترسيخ صورته لدى الجمهور باعتباره منظمة فريدة من نوعها تنتمي إلى البرلمانات وتسعى جاهدة لتعزيز الديمقراطية. وسيتطلب إعمال هذه السياسة إعادة التفكير في الكيفية التي يمارس بها الاتحاد التواصل مع بقية العالم. فهي سياسة تسعى بقوة إلى الاتصال بالبرلمانات، ومن شأنها أن تفضي إلى مزيد من الاتصال المباشر بأعضاء البرلمانات وإلى الدعاية إلى ما يقومون به سواء داخل البرلمانات أو في الاتحاد. وهي ستتطلب تركيزا كبيرا على موقع المنظمة الشبكي وعلى تبسيط منشوراتها وإعادة توجيه علاقاتها بوسائل الإعلام.

مجال العمل: الموقع الشبكي **الهدف الفرعي: تحديث الموقع الشبكي للاتحاد البرلماني الدولي وجعله موردا حيويا للتفاعل مع الدوائر البرلمانية العالمية**

سيتم تجديد ملامح الموقع الشبكي للاتحاد البرلماني الدولي. فسيُعنى هذا الموقع أساسا بالبرلمانات الوطنية وبفرادى البرلمانيين، لكنّه يجب أن يصبح أيضا أداة لدعم قاعدة للمعارف ومصدرا فريدا للمعلومات. وهو سيعتمد على (ويجسد) الكم الهائل من الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد وأعضاؤه، ولا سيما العمل المنجز في مجال تعزيز الديمقراطية عبر البرلمانات، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي أن يكون الموقع بمثابة المرجع لكل من يريد معرفة البرلمانات، أي من المعلومات الأساسية عن كيفية عملها

وما تقوم به من أعمال وحتى الشروح الأكاديمية المتقدمة للسياسات؛ وأن يصبح مصدرا للبيانات الجذابة والمبسطة عن المجالس التشريعية عامة، وعن الاتجاهات، والتغييرات والابتكارات، والأنماط الأعم للمواقف حيال الديمقراطية ودواليب سير عملها. وبذلك سيحقق هذا الموقع الاعتراف الذي ينقص الاتحاد حاليا، وسيكون أداة للتواصل مع البرلمانات وأعضائها وفيما بينهم، وكذلك مع الجمهور الأوسع نطاقا. وسيتم استكماله بمزيد من استخدام وسائط الإعلام.

مجال العمل: المنتجات الإعلامية **الهدف الفرعي: وضع منتجات إعلامية تلبي احتياجات البرلمانات الأعضاء**

سيضع الاتحاد البرلماني الدولي سياسة عامة في مجال المنشورات. فهو سيركز على إنتاج منتجات إعلامية تلبي احتياجات البرلمانات الأعضاء، وسيسعى إلى أن يكون رائدا في مجال المنتجات الإعلامية البرلمانية. وسيقوم بتبسيط بعض المنشورات وبالتخلي عن بعضها عند الاقتضاء، وبإطلاق منشورات أخرى في الوقت نفسه. وسيضع تقريرا سنويا هاما، هو التقرير البرلماني العالمي، يكون المنشور الرئيسي للاتحاد بامتياز والأداة المرجعية الأساسية عن البرلمانات وأعضائها، وعن التحديات التي يواجهونها (انظر الفرع ١-١ أعلاه). وسيقوم الاتحاد بإنتاج مواد بصرية تعرّف به، وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز سهولة استخدام المنتجات وضمان قدر أكبر من الدعاية والمتابعة وإنتاج إصدارات باللغتين الإسبانية والعربية.

مجال العمل: وسائط الإعلام **الهدف الفرعي: إعادة توجيه سياسة الاتحاد البرلماني الدولي الإعلامية نحو التواصل**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي إقامة العلاقات مع الصحفيين والمراسلين وسيسعى في الوقت نفسه إلى زيادة التخصص لدى أوساط المهتمين بالسياسات البرلمانية أو بجوانب معينة من عمل المنظمة. أما السياسة في مجال وسائط الإعلام فسيكون هدفها نشر مقالات في الصحف الكبرى تعكس عمل الاتحاد ووجهات نظره، وتأمين تغطيات تلفزيونية لأنشطته. وسيواصل الاتحاد استكشاف الخيارات بشأن تقاسم محتويات القنوات التلفزيونية البرلمانية بغية وضع مواد إعلامية تحمل العلامة المسجلة للاتحاد.

الهدف ٣-٣ تحسين إدارة العمليات والحوكمة والرقابة الداخلية

سوف يقتضي تحسين الخدمات المقدمة إلى الأعضاء من الاتحاد أن يطوّر طريقة عمله. وهذا من شأنه أن يفضي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظمة وفي

سياساتها وبرامجها وأنشطتها، وأن يضمن التأكد من توخي نهج قائم على الحقوق في أعمال الاتحاد. لكن التحديث يقتضي أيضا مراجعة الممارسات الرئيسية في مجال تسيير الأعمال التي تؤثر على فعالية التكلفة وعلى الكفاءة والمساءلة. وسيقوم الاتحاد بتحديث نظمه وإجراءاته في الإدارة، ولا سيما في مجال الموارد البشرية والنظم المالية والاتصالات. والتحديات التي يواجهها حاليا في تزويد أعضائه بخدمات أفضل تتطلب سرعة الردّ والتحلي بالمرونة، وبالأخص في مجالي الاتصالات والتمويل. ومن ثم، سيتعين عليه إلغاء بعض الوظائف واستحداث وظائف جديدة.

مجال العمل: تعميم مراعاة المنظور الجنساني	**الهدف الفرعي: التأكد من تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي وعلى نطاق الاتحاد البرلماني الدولي**

سيضع الاتحاد البرلماني الدولي سياسة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وسيطبقها على نطاق المنظمة لأنّ ذلك يشكل استراتيجية مقبول بها عالميا في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. فتعميم مراعاة المنظور الجنساني يضفي على الخطط السياسية والإنمائية أهمية ويُكسبها فعالية لأنّ الاعتراف بأوجه عدم المساواة بين الجنسين والتصدي لها من شأنهما أن يعززا فعالية أي برنامج أو سياسة أو إجراء. وهو ينطوي على مسألة التأكّد من أنّ المنظور الجنساني والاهتمام بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين يندرجان في صميم جميع الأنشطة، أي تقرير السياسات وإجراء البحوث والدعوة والحوار وسنّ التشريعات وتخصيص الموارد وتخطيط البرامج والمشاريع وتنفيذها ورصدها.

مجال العمل: النهج القائم على الحقوق	**الهدف الفرعي: الأخذ بنهج قائم على الحقوق في تنفيذ جميع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي**

سيأخذ الاتحاد البرلماني الدولي بنهج قائم على الحقوق في إنجاز أعماله. ومثل هذا النهج هو من الوسائل الكفيلة بحماية البشر وتمكينهم وبتعزيز القدرة والمساءلة لدى المؤسسات العامة التي يقع على عاتقها واجب ضمان احترام حقوقهم وتعزيزها وإعمالها، ويشمل ذلك البرلمان. وسيُسهم الاتحاد، بفضل توخي هذا النهج في جميع مجالات عمله، في تحسين قدرة البرلمانات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

مجال العمل: خطة العمل في مجال الإدارة	**الهدف الفرعي: الارتقاء بمستوى نظم الاتحاد وإجراءاته الإدارية وتنفيذ نظام للإدارة قائم على النتائج**

سيضع الاتحاد البرلماني الدولي نظام ماليا آنيا من أجل زيادة الكفاءة التشغيلية للمسؤولين عن الميزانية. وسيتلقى المديرون والموظفون تدريبا على التخطيط والميزنة والإدارة المالية وذلك بغية الاستفادة من النظم المالية على الوجه الأفضل. وسيتم إجراء تقييمات أكثر منهجية لجدوى المشاريع والبرامج. وسيأخذ الاتحاد بنظام في الإدارة قائم على النتائج، وسيتم تحسين نظام تقييم أداء الموظفين. وسيشرع الاتحاد في توخي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في عملياته، وستوضع لهذه التكنولوجيات نظم دعم لم تكن موجودة من قبل. وستصبح قواعد بيانات جهات الاتصال تشكل أكثر فأكثر مكوّنا من مكونات الدعم الحيوي لجهود الاتصال والتوعية. وسيصبح الاتحاد منتظما أكثر في الاستفادة من التداول بالفيديو وفي تيسير الاجتماعات الافتراضية، مما سيتطلب حتما تحسين مرافق المؤتمرات في الاتحاد لجعل التعاون البرلماني ''الافتراضي'' أمرا ممكنا. وسيستثمر الاتحاد في تدريب الموظفين وتحسين عمليات الموارد البشرية.

مجال العمل: الحوكمة والرقابة	**الهدف الفرعي: تعزيز الحوكمة والرقابة الداخليتين**

سيكفل الاتحاد البرلماني الدولي، بمساعدة من لجنة فرعية معنية بالشؤون المالية وتتكون من أعضاء معيَّنين من داخل اللجنة التنفيذية، تحسينَ الحوكمة والرقابة الداخليتين. وسيعتمد على أفضل الممارسات في المنظمات الدولية وسيسعى إلى توفير مشورة الخبراء فيما يتعلق بجميع المسائل المالية وبعوامل الخطر التي تؤثر على الاتحاد، وإلى الإشراف على الميزانية وتنفيذها، ومساعدة اللجنة التنفيذية في تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة بشأن الإدارة المالية للاتحاد. وسيضع الاتحاد أيضا استراتيجية لتعبئة الموارد تضمن له أن يعوّل في إنجازه لأعماله على موارد تتسم بالقدرة على التنبؤ بها وبالاستقرار.

خاتمة

الاتحاد البرلماني الدولي منظمة تضمّ في عضويتها البرلمانات. والاستراتيجية الواردة في هذه الوثيقة من شأنها أن تساعد الأعضاء على تأسيس اتحاد يتسم بالطابع العالمي وبالديناميكية والفعالية والقدرة على النهوض بثقافة الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها عبر التعاون بين البرلمانات.

وللأعضاء رغبة في تعزيز الثقل السياسي للاتحاد في برلماناتهم وداخل فرادى البلدان وفي جميع أنحاء العالم. وهم يسعون إلى تعزيز أعماله دعمًا للبرلمانات وللديمقراطية. ذلك أنّ وجود برلمانات أفضل يساعد على قيام ديمقراطيات أقوى. ومن ثم، سيعمل الاتحاد على تعزيز الديمقراطية بواسطة البرلمانات، وعلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتفيد الاستراتيجية بأنّ الأعضاء يستطيعون إنجاز الأمور التي سبق ذكرها عبر تكثيفهم لجهود التعاون البرلماني المبذولة من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. فالبرلمانات وأعضاؤها هم الأطراف الفاعلة الرئيسية ضمن كل هذه التوجهات الاستراتيجية الثلاثة.

وستُنفَّذ الاستراتيجية بأنشطة مختارة ترد في برنامج العمل السنوي وفي الميزانية الموحّدة لهذا البرنامج. وسيُموَّل قسط كبير من هذه الأنشطة من الميزانية الأساسية. بيد أنّ مستوى التمويل عبر مساهمات الأعضاء لن يشهد زيادة بالنسبة للفترة المشمولة بالاستراتيجية. وبذلك، سيتعيّن إيجاد تبرعات لتغطية تكاليف تنفيذ الأنشطة الإضافية غير الممولة من الميزانية الأساسية.

وتسعى الاستراتيجية، في جوهرها، إلى إكساب مشاركة البرلمانات الأعضاء في عمل الاتحاد وملكيتهم للمنظمة مزيدا من الفعالية.